أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

أ.قحايرية آمال*

المعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء

الجزائر

Résumé :

Les causes de la crise de l'endettement extérieur des Pays en voie de développement.

Les causes de la crise d'endettement extérieur des pays en voie de développement sont liées à des facteurs exogènes et endogènes. Certains de ces facteurs ont été les causes directes de l'apparition de cette crise et d'autres l'ont rendu plus complexe.

Quelles sont les causes de la crise de l'endettement extérieur des pays en voie de développement ? et quel est la nature de cette crise ?

Nous essayerons à travers cet article d'expliciter les conditions qui ont favorisé le recours des pays en voie de développement au financement extérieur et les facteurs qui ont induit ces pays à tomber dans le 'piège' de l'endettement extérieur, ainsi que les causes de leur incapacité de remboursement aux échéanciers. Pour ce faire nous aborderons notre sujet à travers les trois sections suivantes :

1- Impact de la crise actuelle du capitalisme mondial sur les économies des pays en voie de développement.

2- Impact des politiques intérieures des pays en voie de développement.

3- Crise de liquidité ou crise de solvabilité ?

مقدمة:

إن أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، راجعة إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، بحيث أن بعضها كانت السبب المباشر لنشأتها، و بعضها الأخرى

* أستاذة مساعدة مكلفة بالدروس بالمعهد الوطني للتخطيط و الإحصاء- الجزائر.

مايل: aguehairia@yahoo.fr

ساهمت في تعقدها. لقد بلغ الحجم الإجمالي للدين الخارجي في عام 1994، حوالي 1770 مليار دولار أمريكي لمجموع الدول النامية أي حوالي 2.5 مرات أعلى بالنسبة لسنة1980 [1]. فسرت هذه الأزمة في بداية الأمر على أنها أزمة سيولة، و لكن بعدما طبقت بعض الحلول على الدول المدينة لم يتغير الوضع وأصبح معقدا أكثر من قبل، ففسرت الأزمة بعدها على أنها أزمة ملاءة. وتنحصر دراستنا هذه في الأسباب التي أدت إلى أزمة المديونية الخارجية للدول النامية.

قبل أن نتعرض إلى دراسة طبيعة الأزمة و أسبابها، يجب أن نفهم و نوضح المقصود بالأزمة التي نحن بصدد تحليلها و دراستها، و لماذا لفضنا بكلمة أزمة وليس مشكلة؟

يقصد بالمديونية تلك العملية التي تتميز بحركة تدفقات رؤوس الأموال في اتجاه البلدان المقترضة من البلدان الدائنة. وعند انقطاع حركة التدفقات (flux) تحدث أزمة المديونية الخارجية. و يكون سبب هذا الانقطاع في أغلب الأحيان، راجعا إلى عدم قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته الخارجية.

لم يكن تفسير أزمة المديونية الخارجية للدول النامية عقلاني، من خلال النظريات الموضوعة في الفكر الاقتصادي، أي حسب نظريات الفائض، وآليات تسويتها، أو حسب نظرية المراحل و نظرية دورة المديونية الخارجية، و أيضا من خلال مقولات حركات رؤوس الأموال الدولية و غير ذلك من النظريات...، التي نادت إلى ضرورة لجوء الدول النامية إلى التمويل الخارجي على اختلاف أنواعه لتنمية اقتصادياتها، و اعتبرته موردا إضافيا مكملا للموارد المحلية. لكن نجد أن هذه التفسيرات، قد أهملت العوامل التي أدت إلى تفاقم عبء المديونية في الدول النامية، و أيضا أغفلت هذه النظريات الظروف الخارجية التي تمت فيها أزمة المديونية الخارجية، و هي ظروف خارجة عن سيطرة و إرادة هذه الدول، كما أنها لم ترسم هذه الدول لنفسها سياسات اقتصادية ملائمة للتأثير

عليها. حيث ترى الدول النامية من خلال علاقاتها الاقتصادية و المالية مع الدول الرأسمالية، أن اقتصادياتها تخضع و تتأثر بالظروف الخارجية، التي تتمثل في الأزمات التي تحل باقتصاديات الدول الرأسمالية، لاسيما أزمة الكساد التضخمي و أزمات الأسواق المالية الدولية...

ما هي أسباب أزمة المديونية الخارجية للدول النامية؟ و ما هي طبيعة هذه الأزمة؟

سوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات، من خلال دراسة موضوعنا هذا عبر ثلاثة محاور هي:

1- انعكاسات أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة على اقتصاديات الدول النامية.
2- آثار السياسات الداخلية للدول النامية.
3- أزمة سيولة أم أزمة ملاءة؟

أولا: انعكاسات أزمة الرأسمالية العالمية الراهنة على اقتصاديات الدول النامية

تنعكس أزمة الرأسمالية العالمية على اقتصاديات الدول النامية، من خلال العلاقات الاقتصادية، النقدية و المالية، التي تربط بين الدول الصناعية و الدول النامية، بحيث تجعل موارد هذه الدول و خططها التنموية معرضة للتأثر بالأزمات الخارجية و يصعب التحكم فيها...

1.1- البعد التاريخي لأزمة المديونية الخارجية : إن ظاهرة تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية ذات المديونية الثقيلة، هي ظاهرة لم تنفصل عن ظهور و تطور الرأسمالية . و التحولات التي طرأت على وضع الديون الخارجية المستحقة على مجموعة الدول النامية، لا يمكن فهمها إلا من خلال التجارب التاريخية التي وقعت فيها.

1.1.1- مرحلة رأسمالية المنافسة (1780-1880): كانت الدول النامية، في هذه المرحلة تصدر المواد الخام و المواد الزراعية نحو الدول الرأسمالية، مقابل منتجات استهلاكية مصنعة. فبفضل المبادلات اللامتكافئة، وانخفاض مستوى الأجور بالدول النامية، تمكنت الدول الرأسمالية من خلال المبادلات السلعية، أن تستغل جزءا كبير من الفائض الاقتصادي المحقق في الدول النامية، كما أنها قامت بتصدير فائض الإنتاج خارج أسواقها المحلية. و لم تكن موازين مدفوعات الدول النامية توجد بها إختلالات هيكلية، نظرا للنظام الذي كان قائما آنذاك حيث كان يخضع لآليات قاعدة الذهب و كان سعر الصرف ثابتا، و هذا كان ضمان لتحويل الموارد بين الدول النامية و الرأسمالية بسهولة و بكميات معتبرة. في مرحلة رالأسمالية المنافسة كان يع تبر تصدير السلع من طرف الدول الرأسمالية السبيل الوحيد لمواجهة تناقض تراكم رأس المال ، التصريف و إعادة الإنتاج.

2.1.1- مرحلة الرأسمالية الاحتكارية: تتميز هذه المرحلة، بدرجة عالية من تركز و تمركز رأس المال، و بسبب اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، تنخفض إمكانيات استثمار رؤوس الأموال على مستوى الاقتصاد القومي بالدول المتقدمة بحثا عن الربح و التراكم، و يصبح تصدير رؤوس الأموال خارج أسواقها المحلية كحلا لهذا التناقض، متخذا شكل الاستثمالخاص متجها نحو مجال المواد الخام بالدول النامية في هذه المرحلة.

1.2.1.1- ظاهرة المديونية الخارجية في الدول النامية المستعمرة : كان المناخ الاستثماري بالدول النامية مهيأ لاستقبال الاستثماريين الأجنبيين، و ذلك من حيث توفر الثروات الطبيعية، انخفاض سعر الأراضي، و رخص اليد العاملة. وتميزت هذه المرحلة بظهور الإمبراطوريات الإمبريالية، و تقسيم العالم إلى

مناطق نفوذ، و سيطرة فيما بينها على هذه الدول. و بدأت ظاهرة المديونية الخارجية في الدول النامية المستعمرة تتكون شيئا فشيئا، حيث اقترضت هذه الدول لتمويل المنشآت القاعدية و كذلك لتغطية نفقاتها العامة. و قد كانت مصادر هذه القروض من الدول الرأسمالية، التي كانت تواجه مشكلة فائض رؤوس الأموال الباحثة عن الربح و التراكم، فاستعمرت بعض الدول آنذاك، بسبب أزمة الدفع التي حلت بها هذه الدول غير أن في أغلبية هذه الدول، لم يكن ثقل خدمة أعباء الديون الخارجية، و تحويلات دخول و عوائد رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة، تشكل مشكلا لتسديد المدفوعات الخارجية للدول المستعمرة، حيث كان الميزان التجاري لتلك الدول، يكفي لتمويل هذه المدفوعات و ذلك بسبب حدوث فائض في حصيلة الصادرات، و تضئيل الواردات التي كانت تتمثل فقط في السلع الاستهلاكية و الغذائية. كما كانت النظم النقدية لهذه الدول، خاضعة لمنطقة الإسترليني و منطقة الفرنك، مما سهل الآليات لتسوية هذه المدفوعات.

2.2.1.1- مشكلة تناقضات النمط الإنتاجي الرأسمالي و تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية : كان تصدير رؤوس الأموال في هذه المرحلة يمثل أهم آليات، السيطرة الإمبريالية[2] و كان يشكل الطريقة الأساسية، التي ارتكزت عليها الرأسمالية الاحتكارية في نهب الفائض الاقتصادي من الدول المستعمرة. وذلك لاستمرار و نمو نمط الإنتاج الرأسمالي بالمناطق التي غزتها الدول الرأسمالية المتقدمة. وقد سمح تصدير رؤوس الأموال الفائضة من الدول الرأسمالية بمواجهة مشكلة فائض رؤوس الأموال و اتجاه معدل الربح إلى التناقص، حيث أصبح أعلى مما كان عليه بأسواقها الداخلية، كما أنه أمكن تمويل جزءا من زيادات الأجور بالدول الرأسمالية. و أدى كل هذا إلى التنافس الاحتكاري بين الدول الرأسمالية على مناطق الاستثمار، و إلى قيام الحربين العالميتين. و هكذا فإن تصدير رؤوس الأموال ارتكزت عليها طبيعة الإمبريالية على مواجهة تناقضات النمط الإنتاجي الرأسمالي في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية.

3.1.1- مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية : تميزت هذه المرحلة بتناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي . حيث استدعي هذا الوضع أن تتدخل الدولة، في طرق خلق و استخدام الفائض الاقتصادي، و ذلك من خلال التحالف بين جهاز الدولة و الاحتكارات، مما أدى إلى تغيير من اتجاهات حركة تصدير رؤوس الأموال إلى الدول النامية . حيث نتج عن ذلك ظهور أنماط جديدة للمديونية الخارجية لتلك الدول، إذ ظلت الولايات المتحدة الأمريكية، المصدر الرئيسي للقروض المقدمة إلى الدول النامية، و ذلك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بعشر سنوات . ففي هذه المرحلة، رسمت أهدافا جديدة على تصدير رأس المال، عند ظهور أطراف أخرى في هذا التصدير و هي المنظمات الدولية و حكومات للدول الرأسمالية المتقدمة . و الهدف الرئيسي لهذا التصدير، هو تحقيق أعلى ربح ممكن في المناطق المستثمرة .إلا أنه في هذه المرحلة ظهرت أهداف أخرى كتأمين المصالح العامة، السياسية و الاقتصادية والعسكرية للدول الرأسمالية في الدول النامية، و أيضا تأمين المناخ الملائم للاستثمارات الأجنبية الخاصة.

1.3.1.1- الأوضاع الاقتصادية للدول النامية غداة استقلالها السياسي : في غداة الاستقلال السياسي التي تحصلت عليه الدول النامية، كانت أعباء خدمة ديونها ثقيلة نظرا لضخامة حجم رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المستثمرة فيها، حيث أن خدمة تحويلات أرباح و دخول رؤوس الأموال، كانت تستترف نسبة هامة من موارد النقد الأجنبي للخارج. غير أن عددا من الدول النامية ذات المديونية الخارجية، قد تمكنت في فترة الخمسينات و الستينات من مواجهة أعباء خدمة ديونها الخارجية، و عجز موازين مدفوعاتها، و ذلك باستخدام احتياطياتها من الذهب و العملات الأجنبية أو الأرصدة المتراكمة لها بالخارج لدى بعض الدول[3]. أيضا فرض الرقابة على الصرف الأجنبي و التحكم في التجارة الخارجية بفرض الرقابة على الواردات.

و كان النجاح النسبي لهذه الأساليب التي استخدمتها هذه الدول راجعا إلى أنه خلال هذين العقدين، كان النمو و الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي لا بأس بهما و أيضا راجعا إلى تبعية الدول النامية لشروط عمل قوانين الاقتصاد الرأسمالي، و لم تصب موازين مدفوعاتها باختلالات هيكلية كما هي حالتها الآن.

2.3.1.1- أسباب استدانة الدول النامية : ففي ظل الظروف التي أوردناها أعلاه، ضنت الدول النامية أنه يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق الاقتراض من الخارج دون أن ترسم لنفسها إستراتيجية تؤديها إلى الاستعداد لدفع ديونها و مستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد. و طبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية و الإنتاجية، و إنما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة. بل هذا النوع من النموذج التصنيعي، يتفق تماما مع التقسيم العالمي الجديد للعمل، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية الدولية و أهدافها. و أشد ذلك واقعا هو أن هذا النموذج ساهم في حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول. و من ثم تزايدت ديونها الخارجية. و لقد نتج عن هذا إضعاف مستوى الادخار وتأخر النمو في هذه الدول.

4.1.1- مرحلة رأسمالية الاحتكارات الدولية : ظهرت هذه المرحلة في بداية عقد السبعينات، حيث يتم تدويل رأس المال من خلال الشركات الدولية، و هي بمثابة امتداداطبيعي لرأسمالية الدولة الاحتكارية . إذ تهدف إلى العمل على سقوط الإمبريالية الأمريكية و الأوروبية والإيديولوجية التي تفسرالأمور من زاوية عالمية فقط . حيث يتم استغلالالعالم بشكل جماعي من قبل رأس المال المالي الدولي الموحد، والمتحالف و تبقى القرارات التي تتحكم في توجيه تلك الأموال الدولية

في يد مراكز قيادتها الموجودة في أوطان معينة كنيويورك، لندن، طوكيو و إلى غير ذلك...

و قد تميزت هذه المرحلة بظاهرة تصدير رؤوس الأموال، و مشكلة الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية، و تفاقمت خلال فترة الكساد التضخمي، في ظل التطورات السريعة التي حدثت خلال النصف الأول من السبعينات نذكرها في ما يلي:

- إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن التوقف بالعمل بمبدأ تحويل الدولار إلى الذهب و تعويم أسعار الصرف. حيث نتج عن ذلك، اشتداد عمليات المضاربة على الذهب، و في أسواق النقد الدولية؛

- ارتفاع أسعار البترول، بسبب نجاح استراتيجية دول الأوبك في ذلك الوقت، و أدى هذا إلى إعادة توزيع الدخل في الاقتصاد الرأسمالي لصالح الدول المنتجة. و قد أثر هذا الارتفاع على كافة عمليات الإنتاج، الاستهلاك، التراكم، والتداول بالدول الرأسمالية المتقدمة، و الدول النامية المستوردة للبترول؛

- ظهور ظاهرة التضخم الكسادي بالدول الرأسمالية، مع ارتفاع الأسعار بشكل مستمر و متزايد مصحوبا بنمو معدلات البطالة فيها؛

- كما تميزت اقتصاديات الدول الرأسمالية بالكساد و اتجاه الأسعار نحو التزايد المستمر؛

- تحت تأثير ظاهرة التدويل، من خلال الحركة الواسعة للشركات الدولية في مجال الإنتاج و التجارة و المال على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي كله، أصبحت الأزمات الاقتصادية، تتميز بسرعة انتشارها و بتوزيعها المتساوي بين الدول و استمرارها في الحدوث.

يتبين من خلال ما سبق أن تصدير رأس المال الأمريكي إلى الدول النامية، قد فقد أهم أهدافه على الإطلاق، و هو حصول البلدان النامية على موارد مالية إضافية لتمويل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في هذه الأخيرة. فإذا كان

تصدير رأس المال الأمريكي إلى هذه الأخيرة، يهدف إلى التخفيف من مشكلة نقص رؤوس الأموال و التوظيفات فإنه زاد من حدتها.

2.1- آثار أزمة الكساد التضخمي : واجهت اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، و ارتفاع معدلات البطالة و التضخم . و فقدت الأسعار فعاليتها في مواجهة الأزمات الاقتصادية. فلم تعد هناك علاقة بين ارتفاع الأسعار، وتخفيض الطلب أو بين تخفيض الأسعار و زيادة المبيعات في حين أنه كان من المفروض في وقت الكساد أن تنخفض مستويات الأسعار، لكنها عوض ذلك اتجهت نحو الارتفاع بشكل مستمر، و أصبحت حركات الأسعار مشكلة هيكلية و ليست مالية أو نقدية . وفشلت فلسفة إدارة رأسمالية الدولة الاحتكارية، التي وضع أصولها جون ماينر كيتر و عجزت أدوات السياسة الاقتصادية المبنية عليها في مواجهة أزمة الكساد التضخمي . وفي ظل هذه الظروف الصعبة تخلى الفكر الاقتصادي الرأسمالي عنها، وراح يتبنى سياسة جديدة تنتسب إلى مدرسة Chicago Boys أو النقديين، و كان لوائها ميلتون فريدمان . حيث يدعو هذا التيار إلى العودة بالرأسمالية إلى أصولها الأولى كما كانت عليه في القرن الثامن عشر، أي تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، السماح بالحرية الاقتصادية و آليات السوق المطلقة...الخ.

1.2.1- كيف وقعت الدول النامية في فخ المديونية؟: في السنوات الأخيرة من حقبة السبعينات و في بداية الثمانينات، سقطت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية (في انجلترا، الولايات المتحدة، ألمانيا الاتحادية، النمسا...الخ) التي كانت تتبنى السياسة الكيترية، و صعدت الأحزاب اليمينية و رسمت برامجها الاقتصادية تحت ظل توصيات النقديين، و كان هدفها الرئيسي محاربة الكساد التضخمي و ذلك برسم الخطوات التالية:

- رفع أسعار الفائدة بمعظم اقتصاديات دول أوروبا الغربية، مما أدى هذا مباشرة من خلال الأسواق الدولية لرؤوس الأموال إلى تضخم تكاليف الاقتراض في الدول النامية؛

- محاولة اختراق الدول الاشتراكية بزيادة التعامل معها، قصد تصريف فائض منتجاتها في أسواق الدول الاشتراكية، و استثمار جزء من فوائض رؤوس أموالها داخل مناطق الدول الاشتراكية، بحيث خفف كل هذا من أزمة الكساد التضخمي؛

- تشديد استغلال الدول النامية من خلال إغراقها في الديون الخارجية، والتهام الفوائض البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، و ذلك عن طريق توظيفها على شكل استثمارات بالبنوك و المؤسسات المالية و النقدية، في الدول غرب أوربا وأمريكا، و التي عرفت فيما بعد هذه الظاهرة بـــ "البترودولار"، و بفعل تزايد الإيداعات الدولارية خارج الولايات المتحدة، ظهر بما يسمى "اليورودولار" وتراكمت مبالغ ضخمة في بنوك لندن و نيويورك و باريس و ألمانيا الاتحادية، اثر ذلك فتحت هذه الأخيرة فروع لها، في مختلف الأماكن لجلب هذه الودائع، لكي تعيد إقراضها إلى الدول النامية بأسعار فائدة مرتفعة. و الجدير بالذكر هو أن في وقت أزمة الكساد التضخمي في الاقتصاد الرأسمالي، نمت فيه رأس المال المالي الدولي الذي تعاظم من ظاهرتي اليورودولار و البترودولار، حيث كان الطلب على هذه الأموال من طرف الدول الرأسمالية ضعيفا، بسبب ضعف معدلات الربح في قطاعات الإنتاج و ركود الأسواق، و من ثم ضرورة توجيه تلك الأموال لإقراض الدول النامية التي هي بحاجة إليها، بغية توظيفها.

فهكذا أمكن تصدير أموال اليورودولار و البترودولار، إلى الدول النامية في حقبة السبعينات من خلال البنوك التجارية الدولية. وبسبب سهولة حصول الدول النامية على القروض خلال السبعينات تعاظمت ديونها خاصة و أن عدد كبير من تلك الدول واجه صعوبات داخلية و خارجية، فمن الداخل تعثرت في هذه الدول جهود التنمية، و نتج عن ذلك تدهور مستويات المعيشية،

وارتفاع البطالة و انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أما على الصعيد الخارجي فقد اصطدمت صادراتها بانخفاض الطلب عليها، بسبب انعكاس حالة الكساد في الدول الصناعية و القيود التي تضعها الدول المتقدمة عليها. في حين زاد ميول هذه الدول إلى الاستيرادات ذات الأسعار المرتفعة. و نتيجة تفاعل كل هذه العوامل ارتفع العجز في موازين مدفوعاتها، و زاد ميولها إلى الاقتراض الخارجي. تنعكس الزيادة في أسعار الاستيراد في مستويات التكاليف و الأسعار المحلية، ومن ثم يصبح تصدير التضخم من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، ظاهرة خطيرة على اقتصاديات هذه الأخيرة. و خاصة في البلدان التي تعتمد على الواردات من السلع الاستهلاكية و الإنتاجية الضرورية، لسد احتياجاتها المحلية.

2.2.1- نتائج التضخم المستورد: و من الآثار الوخيمة لظاهرة التضخم المستوردة نذكر أهمها:

- إن التضخم يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للقروض، لذلك فإن المقترضين يتحملون، خسائر بشكل خاص في القروض الطويلة الأجل و المتوسطة والقصيرة الأجل؛
- إن التضخم في أسعار واردات الدول النامية، ساهم في تفاقم الاختلال في التوازن الخارجي، و تزداد نتيجة ذلك احتياجاتها إلى التمويل الخارجي؛
- يؤدي التضخم المستورد إلى حدوث تغييرات في مستوى الأسعار المحلية، ومن ثم تتأثر حصيلة الصادرات، و تؤثر بدورها على توازن الميزانية، لأن حصيلة الصادرات تقوم بتوليد إيرادات الميزانية؛
- يؤثر التضخم المستورد، إذا كان مصحوبا بتدهور في معدلات التبادل التجاري، تأثيرا سلبيا على عجز الحساب الجاري، و تزداد معه احتياجات الاقتراض الخارجي؛
- يؤدي التضخم المستورد، إلى حدوث تغييرات في أسعار التجارة الخارجية ويؤثر هذا الأخير على الدخل القومي الحقيقي، و تتأثر بدورها مستويات الادخار المحلي و من ثم الاستثمار المحلي.

و قد كانت أزمة الكساد التضخمي في الدول الصناعية، العامل الأول الذي دفع الدول النامية إلى زيادة اعتمادها على المصادر الخاصة للاقتراض منها، بعد تخفيض الدول الصناعية لنسبة قروضها الميسرة إلى الدول النامية. أدت الإجراءات النقدية و المالية التي اتخذتها الدول الصناعية للتخفيف من حدة أزمة الكساد التضخمي، إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية بشكل غير عادي، و قد أثر هذا على رفع معدلات الفائدة على القروض. مما أدى إلى ارتفاعات متتالية و بشكل محسوس، في أعباء خدمة الديون الأمر الذي أدى إلى إعادة جدولة ديون الكثير من الدول.

3.1- آثار أزمات الأسواق المالية الدولية : تشكل الفوائض النقدية والاحتياطيات النقدية الرسمية للدول النامية -الموظفة في هذه الأسواق المالية الدولية- أهم مصادر الموارد، لذا تنعكس أزمات الأسواق المالية الدولية على الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية، و خلفت آثارا حادة على اقتصاديات الدول النامية نعرضها كما يلي :

1.3.1- تراجع عائدات صادرات الدول النامية : تشير الدراسات الاقتصادية التي أجريت في السنوات الأخيرة، إلى أن أسعار صرف العملات تتأثر بتفاعل العرض و الطلب على الأصول المالية في الأسواق النقدية، لذا تنعكس أزمات هذه الأسواق، و ما يتمخض من تقلبات حادة في أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية، على عائدات صادرات الدول النامية . حيث تتقلب نتيجة للتغيرات التي تحدث في قيم العملات التي تحدد سعر هذه الصادرات في الأسواق الدولية .لذلك فإن حدوث تقلبات في أسعار السلع المصدرة من طرف الدول النامية، ناتجة عن تقلبات أسعار صرف العملات بل أصبحت تبعا لها و لحركات رؤوس الأموال بفعل تغيرات أسعار الفائدة . لقد أدى التدهور المستمر في حصيلة صادرات الدول النامية، نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية

في الأسواق الدولية إلى اعتماد هذه الدول على القروض الخارجية لتمويل خططها التنموية الاقتصادية، و نتج عن ذلك تفاقم الديون عليها. بانخفاض سعر صرف الدولار، ابتداء من عام 1985، إضطرت الدول النامية إلى زيادة عرض المواد الأولية المصدرة قصد الحفاظ على مستوى حصيلتها من الصادرات، و مع عدم تكافؤ الطلب عليها مع زيادة العرض تدهورت أسعارها، و حدث تراجعا في عائدات صادراتها. لقد انخفض متوسط أسعار هذه الصادرات من 100 نقطة في عام 1980 إلى حوالي 73 نقطة في عام1986.

2.3.1- تدهور أسعار النفط : أدى ارتفاع أسعار النفط في عامي 1973-1974 إلى ارتفاع حجم القروض الصافية المقدمة من الأسواق المالية الدولية، خاصة إلى الدول غير المنتجة للنفط، و ذلك لسد العجز في الحساب الجاري . و ابتداء من عام 1976 ارتفع صافي مديونية هذه الدول اتجاه البنوك الدولية و أسواق السندات الدولية أيضا. أما انخفاضه منذ عام 1985 أدى إلى زيادة حدة الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، و خاصة الدول المنتجة للنفط لأن أغلبها تعاني من ديون خارجية ضخمة كالمكسيك، اندونيسيا و نيجيريا. فقد بلغ سعر البترول 17.5 دولار للبرميل في عام 1986 فكل انخفاض في أسعار نفط بمقدار 1 دولار، يعني خسارة تقدر بمبلغ قدره 500 مليون دولار في الايرادات النفطية للجزائر[4] و تضطر الدول المنتجة للنفط لمواجهة هذا الانخفاض إلى تقليص استيرادها من الخارج، و إذا تزامن و استمر الانخفاض في أسعار النفط، يتوجب على هذه الدول طلب تأجيل دفع خدمة ديونها المستحقة. كما أنه بسبب انخفاض أسعار النفط لهذه الدول، شلت قدرتها على مساعدة الدول النامية الأخرى بدعم اقتصادياتها للتخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية فيها.

لقد بلغ إجمالي الديون الخارجية للدول النامية 100 مليار دولار، ليرتفع و يصل إلى أكثر من 1000 مليار دولار في عام 1986[5].

3.3.1-تدهور معدلات التبادل : إن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية الدولية، لم يقتصر تأثيرها على انخفاض العوائد الحقيقية لصادرات الدول النامية، بل امتد هذا التأثير ليشمل معدلات التبادل.

منذ ارتفاع أسعار صادرات هذه الدول في سنة 1973، شهدت شروط التبادل الدولي في البلدان النامية تحولا خطيرا لصالح البلدان الصناعية، و ذلك لأن أسعار واردات الدول النامية كانت ترتفع بمعدلات أكبر من الارتفاع في أسعار صادراتها. و يفسر هذا الارتفاع بالتضخم، الذي ساد اقتصاديات الدول الصناعية في تلك الفترة. لذلك يؤدي كل من تدهور أسعار الصادرات، وارتفاع أسعار الواردات، إلى تقديم الثروات الوطنية للدول النامية مقابل وارداتها، التي تستنزف حصيلة العملات الأجنبية المتأتية من الصادرات يعني هذا إعادة توزيع جزء هام من هذه الثروات لصالح البلدان المتقدمة[6].

4.3.1- تدهور معدلات الفائدة : ترتفع أسعار الفائدة بشكل كبير بهدف تقليص كمية النقود في الاقتصاد. لذا تلجأ الدول الصناعية، إلى سياسة أسعار الفائدة لمواجهة التضخم . لذلك يوجد تناسبا بين اتجاهات التغير في أسعار الفائدة، و معدلات التضخم . كما أن سعر الفائدة في الأسواق الدولية يتحدد وفقا لتفاعل العرض و الطلب.إن السبب الرئيسي، لتزايد تكاليف خدمة الدين للبلدان النامية يتمثل في الارتفاع المستمر في معدلات الفائدة . فأدى تزايد تكلفة خدمة الديون للدول النامية إلى المزيد من الاقتراض ليساعدها على تسديد الديون المستحقة عليها سابقا، و أصبحت في كثير من الحالات، تدفع هذه الدول للجهات الدائنة أكثر مما تحصل عليه من قروض جديدة، و هذا يعني

تحويل ثروات وطنية من البلـــدان الناميـــة إلى البلـــدان المتقدمـــة الدائنـــة، بسبب ارتفاع معدلات الفائدة.

كما أن الفوائد المفروضة على القروض المقدمة للدول النامية، قد تقاربت في الأعوام الأخيرة من مستويات أسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية.

إن ارتفاع أسعار الفائدة من 8% إلى 20% خلال فترة 1980-1985[7]، أدى إلى تثقيل أعباء خدمة الديون المستحقة على الدول النامية، حيث كلما يزيد معدل الفائدة ب1% تزداد تكلفة خدمة الدين لهذه الدول بحوالي 2 مليار دولار.

و في خلال فترة 1973-1986 ارتفعت تكاليف خدمة القروض الخارجية للدول النامية، من حوالي 10 مليار دولار سنويا إلى 175 مليار دولار. و قد بلغت في سنة 1986 تكلفة فوائد تلك القروض أكثر من 115 مليار دولار.

5.3.1- تدهور معـــدلات الصـــرف : خـــلال الفتـــرة 1980-1984 كـــان معدل تبادل الدولار الأمريكي بالنسبة للفرنـــك الفرنســـي بنســـبة 150%، يعني إذا كانت صادرات الدول الناميـــة مـــن الســـلع و الخـــدمات مقيمـــة بعملة الفرنك الفرنسي، و أن عملة الـــدولار الأمريكـــي تكـــون داخلـــة في هيكلة الديون الخارجية لهذه الدول، سوف تتحمـــل هـــذه الأخـــيرة أعبـــاء خدمة الديون المستحقة عليها نتيجة هذا التفـــاوت في معـــدلات الصـــرف للعملتين.

لذلك فإن تدهور معدلات صرف عملة معينة داخلة في هيكلة الديون الخارجية للدول النامية المدينة، يؤدي إلى تأثر حجم الديون الخارجية لهذه الدول به. حيث تخضع هذه الظروف إلى عوامل خارجية و خارجة عن إرادة الدول النامية و من الصعب التحكم فيها.

لقد أثرت السياسات المالية الأمريكية، تأثيرا سلبيا على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية و التي ترافقت بارتفاع مديونية هذه البلدان اتجاه الدول الصناعية. إن تخفيض حجم العملة المتداولة، و رفع سعر الفائدة،

لتخفيف من حدة التضخم و العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة، أدت إلى تأزم أوضاع عدد كبير من الدول النامية حيث معظم ديونها مقدرة بالدولار.

يقوم وسطاء ماليين (بنوك و مؤسسات مالية دولية) بعمليات الدول النامية في الأسواق المالية الدولية كتنظيم إجراء القروض الدولية، شراء و بيع الأسهم والسندات و العملات الأجنبية و غير ذلك من العمليات. فتقوم هذه الدول النامية بدفع عمولات ضخمة لهؤلاء الوسطاء. و هذا بطبيعة الحال يقلل من حصيلة العملات الأجنبية، التي بفضلها تتمكن هذه الدول من تسديد خدمة ديونها الخارجية. و علاوة عن ذلك تكون حركة هذه الدول في الأسواق المالية الدولية في موقف ضعيف لمواجهة أزمات هذه الأسواق و لحماية مصالحها. كما أنه نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات، و أسعار الفائدة، يحدث امتصاص أجزاء متزايدة من أصول الدول النامية الموظفة في الأسواق المالية الدولية.

2- آثار السياسات الداخلية للدول النامية : رأينا فيما تقدم، كيف تأزمت وضعية الدول النامية نتيجة انعكاسات الأزمة الاقتصادية الدولية على الدول النامية، و ذلك من خلال تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان النامية. فهي عوامل خارجية تؤثر و تتأثر بها اقتصاديات هذه الدول، و يصعب التحكم فيها . إلا أن هنالك أيضا أسباب داخلية، ساهمت في نشأة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية.

1.2- السياسات الاقتصادية : إن المشاريع الاستثمارية التي قامت بتنفيذها الدول النامية، تفوق طاقتها الحقيقية لإنجازها و أحدثت تكاليف مكلفة معتبرة. كما أن مدة الإنجاز طالت و ارتفع مبلغ الفوائد الإضافية. و تفسر الشركات الهندسية التي تتولى إنجاز هذه المشاريع، ارتفاع الأسعار كالآتي:

- الإجراءات البيروقراطية؛
- دراسة مدة إنجاز المشروع غير سليمة، و تغيير المشروع الابتدائي؛
- تدهور معدل الصرف و معدل الفائدة؛
- عوامل أخرى غير متوقعة خلال الإنجاز، كارتفاع أسعار بعض المدخلات.

وتتكفل الدراسات الهندسية، على المستوى الدولي بإنجاز و متابعة مشاريع الدول النامية التي تتعلق خاصة، بالمركبات و المصانع الكبيرة الحجم، حيث تكون السوق ذات طابع احتكار الأقلية نظرا لأقلية العرض لهذه المؤسسات.

إن بعض هذه الشركات في كثير من الحالات، تترك المشاريع بعدما بدأت في إنجازها، و ذلك لقلة تحكمها في التجربة الميدانية. فتستغل الفرصة شركات أخرى لتفرض شروطها و تعقد عقود« cost+fees » بأسعار متغيرة بدون تحديد الأسعار في بداية الإنجاز. إذا حجم المشاريع هو عاملا لتكريس التبعية من خلال هيكلة عرض احتكار القلة، و أيضا من خلال نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية. هذا من جهة أما من جهة أخرى، فإن تمويل التنمية الاقتصادية يقتصر على تمويل المشاريع الكبرى التي تحتاج إلى رؤوس أموال باهضة، فتضطر الدول النامية إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، فتتحصل على قروض تسدد عامة في ظرف سبعة سنوات، لكن انتهاء إنجاز المشاريع الممولة تستغرق لفترة أطول، وهذا ما يكلف لهذه الدول النامية تكاليف إضافية. فأدت تلك العوامل إلى عجز هذه الدول على تسديد ديونها و تراكمها.

لقد طرح هذا المشكل، من طرف لجنة التنمية للبنك الدولي في 03أوت 1982 في تورنتو في اجتماع سنوي لها، و أكدت على أن حلول وقت تسديد القروض تشكل المشكلة الأساسية للتنمية. إلا أن الدول الصناعية رفضت الاقتناع بهذا. و هذا ما يؤكد، على أنها كانت تنتظر إعادة جدولة الديون المستحقة على الدول النامية، بل كانت تتوقع ذلك و هذا ما يسمح لها بتكريس التبعية من خلال إعادة الجدولة.

2.2-هروب رؤوس الأموال : لقد أدى هروب رؤوس الأموال، إلى المراكز المالية الدولية على شكل ودائع مختلفة، إلى نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النا مية، حيث واجهت البنوك المحلية نقص الموارد المالية لديها. بينما حدث تراكم الموارد في هذه المراكز و أصبحت تقوم بإقراضها إلى البلدان النامية، مصحوبة بشروط تعسيرية على هذه الدول. و في كثير من الحالات يتم تزييف الفواتير التجارية كوسيلة لتهريب رؤوس الأموال.

ثالثا: أزمة سيولة أم أزمة ملاءة؟

إن حركة التدفقات و إعادة التدفقات لرؤوس الأموال تجسد، و تبني علاقات بين مقرضين و مقترضين. حيث تتميز حركة تدفقات رؤوس الأموال، بحركة تدفقات مالية من مقرضين إلى مقترضين . فتسمى هذه الحركة بتراكم الدين ،أي عملية المد يونية. أما حركة إعادة تدفقات رؤوس الأموال فهي تسمى بعملية إزالة المديونية[8].

فيكون تمويل هذه الحركة عن طريق تسديد خدمة الديون لهذه القروض. لكن عند انقطاع حركات عودة التدفقات (تظهر هنا أزمة الوفاء بالتزامات البلد المدين). و إذا بحثنا في مصدر هذه الأزمة نجدها تعتمد على فرضيتين:

الفرضية الأولى: أزمة سيولة. Crise de liquidité

الفرضية الثانية : أزمة ملاءة . Crise de solvabilité

لنرى شيئا من التفصيل لهاتين الفرضيتين.

1.3-أزمة سيولة: الفرضية الأولى، أي أزمة سيولة هي أزمة ظرفية ، حيث يكون تسديد خدمة الدين من الموارد المنتظرة من:

- المشاريع الإنتاجية التي هي في مرحلة الإنتاج[9] و التي يجب تمويلها عن طريق التمويل الخارجي، و هذا يتلاءم مع عملية إعادة الجدولة.حتى يتمكن الاقتصاد

القومي تسديد ديونه عن طريق ما تأتي به الاستثمارات من دخول و عملات أجنبية ضرورية للتسديدات.
- أما الحل الثاني فهو يتمثل في عائدات الصادرات، في هذه الحالة يجب إدخال مرونة أكثر على تقنيات إعادة الجدولة، حتى تتلاءم مع تغيرات أسعار المواد الأساسية المصدرة.

2.3- أزمة ملاءة : تعتبر هذه الحالة أخطر من الحالة الأولى، حيث يكون مستوى خدمة الدين، أعلى من الدخل المحتمل تجنيده من مجموع كل الطاقات الاقتصادية المتوفرة في البلد المدين. و تكون أعباء خدمة الديون في هذه الحالة ليست مشكلة ظرفية تستحق امتداد آجال التسديد سواء كان في الأجل القصير، المتوسط أو الطويل، و إنما هي مشكلة هيكلية، فيتطلب من البلد المدين في هذه الحالة أن يقوم بتعديلات و إصلاحات عميقة في اقتصاده.
في كلتا الحالتين، تكون أزمة المدفوعات بالنسبة للدائنين انقطاع التيار المستمر لتدفقات العودة (reflux). فيؤدي هذا إلى انقطاع التيار للتدفقات (flux) أي انغلاق الأسواق المالية أمام البلد المدين. وهذا ما يؤدي بدوره، إلى انقطاع التيار المستمر لتراكم الدين عن طريق الاقتراض: أي أزمة المديونية. مما ينبع عنها تعقيد حالة البلد المدين، حيث ينخفض معدل الاستثمارات و معدل النمو في الاقتصاد القومي لهذا البلد.

الخلاصة: يستخلص من هذه الوقائع نتيجة بالغة الأهمية، و هي أن السياسات النقدية والمالية للدول الصناعية ذات العملات الرئيسية الدولية، تنعكس على نشاط الأسواق النقدية و المالية. و منها تنتقل إلى الدول النامية و إلى العالم الخارجي، عن طريق علاقاتها النقدية و المالية للدول الصناعية، و بشكل خاص إلى الدول النامية نظرا لما تواجهه من ضرر فيما يخص تحملها أعباء خدمة ديونها الخارجية...إن اللجوء المستمر و المتزايد إلى الموارد الأجنبية الخارجية مع غياب السياسة الاقتصادية الملائمة لسياسة الاقتراض، أدى بالدول النامية إلى عدم

قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، و خاصة أن الدفع يكون في أغلب الأحيان بالعملات النادرة و من هنا يتوجب على هذه الدول أن تلجأ إلى مختلف المصادر لكي تدبر منها هذه العملات.

من خلال ما سبق، ترى الدول النامية اقتصادياتها تتحكم فيها الدول الصناعية من خلال أرصدتها النقدية و المالية الموظفة في الأسواق المالية الدولية، و في سياساتها الاقتصادية من خلال الشروط القاسية و التعجيزية التي تفرضها على القروض التي تقدمها إليها الدول الصناعية.

كما لدى أزمة مديونية الدول النامية، جذورها و أسبابها التاريخية، ومميزاتها الخاصة. و أن الهدف الرئيسي للبلدان الصناعية من تقديم القروض إلى الدول النامية، ليس فقط لمساعدتها على تنمية اقتصادها بقدر ما هو توسيع أسواقها وتصريف الفائض في أسواق الدول النامية. لذلك غالبا ما تكون الموافقة على القروض المطلوبة من الدول النامية، مشروطة أساسا بتحرير التجارة الخارجية لفتح أسواقها لصادرات الدول الصناعية، أو تمويل بهذه القروض الاستيرادات المتأتية من الدول الدائنة. و علاوة عن ذلك أصبحت الآن الدول النامية تقترض لتسديد ديونها السابقة بل و كثير من الحالات، تدفع للجهات الدائنة أكثر مما تحصل عليه من قروض جديدة، و هذا يعني حدوث تدفق لرأس المال من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية.إن تفاقم أعباء الديون الخارجية للدول النامية كان أحد الأسباب الجوهرية لاستمرار و نمو عجز موازين مدفوعات هذه الدول. وذلك من خلال تزايد مدفوعات الفوائد في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، و تزايد أعباء أقساط الدين بميزان العمليات الرأسمالية. و هكذا أصبح عجز موازين مدفوعات هذه الدول، يتطلب باستمرار و بشكل متزايد اللجوء إلى المزيد من الاقتراض كما أن من أسباب نمو أعباء خدمة هذه الديون، ارتفاع قيمة العجز. فعلى هذا النحو وقعت الدول النامية في التبعية الاقتصادية، لكي تتمكن الدول الصناعية من تشديد استغلالها. وبذلك فقدت عملية الاقتراض الخارجي أهم أهدافها، كما نصت عليها النظريات

الاقتصادية، و هو الحصول على موارد مالية إضافية مكملة للموارد المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية.

التوصيات: تقتضي المواجهة الحاسمة لأزمة المديونية الخارجية ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تطبيق السياسات النقدية و المالية الملائمة، و التي تؤدي إلى حالة وجود معدل نمو الصادرات أعلى من معدل نمو الواردات حتى ينخفض العجز بالميزان تدريجيا. و في ضوء هذا الاعتبار، يستوجب على الدول النامية أن تقوم بتنويع صادراتها باعتماد سياسة اقتصادية ملائمة لكي تتجنب النتائج السلبية للاستدانة الخارجية، و التي تسمح لها برسم سياسة حمائية تمكنها من مواجهة الصدمات الخارجية. كما أنه يجب أن تستهدف سياسة الاقتراض إيقاف استخدام القروض الخارجية الجديدة لتمويل الاستهلاك الجاري، بل يجب أن تساهم هذه القروض في خلق و توسيع الطاقات الإنتاجية لكي يتمكن الاقتصاد القومي من تدبير الموارد الضرورية لخدمة أعباء الديون الخارجية في الفترة المقبلة. كما يجب الاهتمام بقطاع التجارة الخارجية الذي يتطلب وضع خطة سليمة و فعالة حتى تكون مندمجة ومتكاملة مع خطة التنمية الاقتصادية.

الهوامش:

[1] les causes de l'endettement international des pays en voie de développement. In :Média bank ; le journal de la banque d'Algérie; publication bimestrielle n°10 ; février/mars;1994(P11).
[2] J-C.Sanchez arneau ; G.Corm ; A.Sid-Ahmed et les autres ; Dette et développement ; OPU ;1982(PP36-44).
[3] كمثال استخدام "الأرصدة الإسترلينية" التي تراكمت على إنكلترا و كانت مستحقة الدفع لمصر و الهند و العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.
[4] ضياء مجيد الموسومي؛ الأزمة الاقتصادية العالمية؛ دار الهدى للطباعة و النشر؛1990 (ص41).
[5] مروان عطون؛ الأسواق النقدية و المالية-البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال- الجزء الثاني؛ مشكلات البورصات و انعكاساتها على البلدان النامية؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ 1993(ص337).
[6] P.Benetot ; La dette du tiers monde ; la documentation française ; Paris ;1991(P28).

[7] S-A. Boukrami ; Les mécanismes monétaires et financières internationaux ; ENAP ;1986(P17).
[8]L.Naka ; Le tiers monde et la crise d'endettement des années 80 ; ed.l'harmattan ;1989(P17).
[9] H.Bourguinat ; l'Economie mondiale à découvert ; Calmant-lévy ;1985 ;(P156).

مراجع البحث

المراجع باللغة العربية:
1- مروان عطون؛ الأسواق النقدية و المالية-البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال- الجزء الثاني؛ مشكلات البورصات و انعكاساتها على البلدان النامية؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛1993.
2- ضياء مجيد الموسومي؛ الأزمة الاقتصادية العالمية؛ دار الهدى للطباعة و النشر؛1990.
المراجع باللغة الفرنسية:
1- P.Benetot ;la dette du Tiers-Monde-Mécanismes et enjeux- ;La Documentation française ;Paris ;1991.
2-S-A.Boukrami ; Les mécanismes monétaires et financiers internationaux ;ENAP ;1986.
3-H.Bourguinat ;l'Economie Mondiale à découvert ;Calmant-lévy ;1985.
4- Léon.Naka ;Le tiers monde et la crise d'endettement des années 80 ;ed.l'Harmattant ;1989.
5- J.C Sanchez Arnau, G.Corm, A.Sid-Ahmed et les autres ;Dette et Développement ;OPU ;1982.
الدوريات:

- Média bank ; le journal de la banque d'Algérie; publication bimestrielle n°10 ; février/mars; 1994.